A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

الجمعية العامة

A/47/PV.100
21 April 1995

ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيدة إسكالر (الفلبين)
(نائب الرئيس)

- تأبين تورغوت أوزال، رئيس جمهورية تركيا
- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى [١٧] (تابع)

(ي) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخامسة (A/47/929)

- حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي [٢٢] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام (A/47/908)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.56)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/930)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة اسكالير (الفلبين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

تأبين تورغوت اوزال، رئيس جمهورية تركيا

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح تؤبن الجمعية الرئيس الراحل لجمهورية تركيا، فخامة السيد تورغوت اوزال. وبالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أتقدم بتعازينا القلبية لحكومة جمهورية كوريا وشعبها ولأسرة الفقيد.

وأدعو الممثلين للوقوف دقيقة صمت تكريما لذكرى الرئيس الراحل لجمهورية تركيا.

وقف أعضاء الجمعية دقيقة صمت حدادا على الفقيد.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل رواندا الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد بيزمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بمناسبة الوفاة المفاجئة لفخامة السيد تورغوت اوزال، رئيس جمهورية تركيا، أود بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، أن أشيد بذكراه، وأن أعرب باسم هذه الدول، عن عميق مشاعر التعاطف والتعازي القلبية لأسرة الفقيد ولحكومة جمهورية تركيا وشعبها. وتود دول المجموعة الأفريقية أن تعرب أيضا عن تعاطفها التام مع وفد تركيا في هذا الوقت العصيب جدا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوتان الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد دورجي (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرف وفد بوتان أن يتكلم بصفته رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية لشهر نيسان/ابريل. وبالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية، نود أن نتقدم من حكومة تركيا وشعبها ومن أسرة الرئيس اوزال وأصدقائه بأعظم آيات التعاطف إزاء هذه الخسارة التي لا تعوض.

لقد كان الرئيس اوزال يتمتع بمهارات متعددة، وعمل على تكريس السنوات الثلاثين الأخيرة في خدمة بلاده برؤيا جرية وطاقة لا حدود لها.

ولد الرئيس، اوزال عام ١٩٢٧ في ملطية، في وسط تركيا. وكان ينتمي الى أسرة متواضعة من الطبقة الوسطى، غير أن إنجازاته لم تكن متواضعة أبدا. تلقى تعليمه الأكاديمي في الهندسة الكهربائية، والاقتصاد، إلا أنه عمل بامتياز مطرد في قطاعات حكومية عديدة وفي منظمات خاصة ودولية.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، انتخب السيد اوزال رئيسا للوزراء. وأصبح رئيسا للجمهورية في ١٩٨٩، حيث واصل بصفته هذه الاضطلاع بدور نشط في شؤون الدولة حتى رحليه المفاجئ.

وسيتذكر المجتمع الدولي الرئيس اوزال بوصفه الرئيس الذي ألزم بلاده بالتنفيذ الناجح لقرارات مجلس الأمن في حرب الخليج وبالمبادرة بإجراء اصلاحات جسورة، حيث دخلت تركيا نتيجة لها فترة من الرخاء المثير للاعجاب.

ثمة قادة يظهرون بين الفينة والأخرى كالعمالقة في مدى الأثر الذي يتركونه على بلدانهم. لقد كان الرئيس اوزال من هذا الطراز. وإذ تمضي تركيا نحو مستقبل من دونه، نود أن نؤكد مرة أخرى على حزننا العميق وأن نعرب عن تعاطف أعضاء المجموعة الآسيوية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هنغاريا الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن مجوعة دول أوروبا الشرقية، أود أن أعرب عن تعازينا الخالصة بوفاة فخافة السيد تورغوت اوزال، رئيس جمهورية تركيا. وإننا نعرب عن عميق الحزن لأسرة الفقيد ولحكومة تركيا والأمة التركية برمتها.

لقد كان الرئيس اوزال زعيما لبلد هام، أولا بوصفه رئيسا للوزراء ثم رئيسا للدولة، في فترة بلغت الاضطرابات والتغيرات التاريخية فيها الذروة في المنطقة. لقد كان مدركا للدور الأساسي الذي يمكن أن تضطلع به تركيا في الحفاظ على الاستقرار وفي تسوية الصراعات في المنطقة.

في وقت الحداد هذا، نود أن نؤكد ايماننا بأن جمهورية تركيا، رغم أنها فقدت أحد أبنائها البررة ستكون قادرة على الإسهام بشكل قيم، وفقا لما أعرب عنه الفقيد من نوايا، في صيانة السلم والأمن الاقليميين والدوليين.

وفي وقت الحزن هذا، أحيي باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية ذكرى هذا السياسي العظيم السيد تورغوت اوزال رئيس جمهورية تركيا الراحل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بليز الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

السيد روجرز (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الأمم المتحدة يحزنني أن أنقل التعازي الى شعب وحكومة تركيا بوفاة فخامة السيد تورغوت أوزال رئيس جمهورية تركيا الذي وافته المنية يوم السبت الماضي في أنقرة. ويشعر أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي الواقع المجتمع الدولي بأسره، بالحزن لرحيل الرئيس اوزال الذي لا شك في أنه ترك أثرا كبيرا في المجتمع الدولي بوصفه أحد القادة السياسيين في عصرنا هذا حيث تولى منصب رئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية في تركيا في السنوات العشر الأخيرة.

وفي بلاده تميز بما أبداه من تفان على مر السنوات في الخدمة العامة، سواء كقائد لبلاده أو بطرق أخرى، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص. إن الأثر الذي تركه الرئيس الراحل اوزال لا يمكن محوه وستظل ذكرى الاسهامات التي قدمها لبلاده وخارجها حية لسنوات طويلة.

وتتقدم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتعازيها القلبية أيضا الى أسرة الفقيد الرئيس اوزال.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ايسلندا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد سيغموندسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي أتشرف بتمثيلها اليوم، أود أن أتقدم بتعازينا القلبية الى حكومة جمهورية تركيا وشعبها للرحيل المفاجئ لفخامة الرئيس تورغوت اوزال يوم السبت الماضي.

لقد كان الرئيس اوزال سياسيا بارزا لفترة طويلة عمل فيها نائبا لرئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء قبل انتخابه لرئاسة الجمهورية في عام ١٩٨٩. وأرجو أن ينقل وفد تركيا تعازينا أيضا الى أسرة السيد اوزال.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البلد المضيف.

السيد ووكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحزن اليوم لوفاة تورغوت اوزال رئيس جمهورية تركيا وأحد القادة البارزين في العالم. إن الرئيس اوزال، رجل الدولة المتفاني، عمل دون كلل في خدمة الشعب التركي ورخائه السياسي والمادي. ولم يتردد على الاطلاق عن معالجة المشاكل الصعبة ولا الاعراب عن رأيه ازاء العديد من المسائل المثيرة للجدل. وكما لاحظ الرئيس كلينتون فإن تركيا أقوى اليوم بفضل الطريقة المتفانية والمثالية التي قاد بها الرئيس اوزال ذلك البلد.

وخارج تركيا، عـُرف الرئيس اوزال بوصفه بطلا للديمقراطية والسلم والتقدم الاقتصادي. وكان رجلا ذا بصيرة ثاقبة سعى الى إقامة علاقات أفضل مع الدول المجاورة لتركيا وحاول إقامة جسور تربط بين الشرق والغرب والتقريب بين الأعداء والمتخاصمين السابقين سعيا الى تحقيق المصالح المشتركة. وفي الوقت ذاته، اتخذ الرئيس اوزال موقفا راسخا حيال العدوان والتخويف الدوليين. وفي الولايات المتحدة، ستظل ذكرى الرئيس اوزال حية بوصفه صديقا يعول عليه ساهم في تعزيز التحالف بين بلدينا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بوركوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن ما تم الإعراب عنه من تعاز في هذا الظرف الحزيـــن للوفاة المفاجئة لسعادة السيد تورغوت اوزال، رئيس جمهورية تركيا، أثر في نفس وفدي أثرا بالغا. كما كان للتعازي التي أعرب عنها رؤساء المجموعات الاقليمية وممثل البلد المضيف وقع كبير في نفوسنا.

إنها لخسارة فادحة بالنسبة لحكومة تركيا وشعبها. فقد كان الرئيس اوزال رجل دولة بارزا ملتزما التزاما راسخا بالمبادئ المعترف بها عالميا التي قام عليها المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وقد أيد الأهداف النبيلة المعلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي لقائه مع الأمين العام للمنظمة في ٣ شباط/فبراير، خلال

زيارته الأخيرة لنيويورك، أكد من جديد على الأهمية التي يوليها لعمل الأمم المتحدة وكذلك المشاركة المتزايدة لتركيا في جميع أنشطتها.

أود أن أنقل اليك سيدتي وإلى المجموعات الاقليمية والبلد المضيف امتناننا وشكرنا الجزيل على مشاطرتكم تركيا حدادها الأليم. إن وفدي يجد في خضم حزنه العزاء في تأبين الجمعية العامة للرئيس تورغوت اوزال. ولن يفوتنا أن ننقل هذه التعازي الى الحكومة التركية وأسرة الرئيس الراحل المنكوبة.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ي) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخامسة (A/47/929)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة في الفقرة ٤ من تقريرها (A/47/929) بتعيين السيد طارق بن حميدة عضوا مناوبا في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لمدة تبدأ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعين هذا الشخص؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا النظر في البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

(أ) تقرير الأمين العام (A/47/908)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.56)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/930)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بليز لكي يعرض مشروع القرار A/47/L.56.

السيد روجرز (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" الوارد في الوثيقة A/47/L.56.

إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ما برحت تؤيد الحكومة الشرعية في هايتي برئاسة الرئيس جان - برتران اريستيد. لذلك نشعر بارتياح كبير لأن مشروع القرار المعروض علينا يحظى

بتأييد المجموعة بالاجماع وبقية المجتمع الدولي الممثل هنا. وقد انضمت البلدان التالية الى مقدمي مشروع القرار: اسبانيا، المانيا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

لقد انقضى ١٨ شهرا منذ حلت الطغمة العسكرية محل الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في هايتي، في انقلاب أدانته كل البلدان المحبة للحرية. إن إنكار حقوق الإنسان والجرائم الفظيعة التي ارتكبت منذ ذلك الحين والغياب العام لسيادة القانون أدت مجتمعة الى تصميم المجتمع الدولي والتزامه فيما يتعلق بضمان إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا، حكومة الرئيس اريستيد والترحيب بهايتي عند عودتها الى حظيرة البلدان الديمقراطية.

إن تعطيل الديمقراطية في هايتي منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، لا يمكن السماح به بعد الآن. وينبغي عكسه الآن واحترام إرادة الشعب. ولهذا، فإنه لأمر هام جدا لنا أن نمضي الآن الى النظر في مشروع قرار آخر يتصل بالظروف المأساوية السائدة في هايتي. لقد استمعنا، في هذا القاعة نفسها، خلال الـ ١٨ شهرا الماضية الى إدانة قاطعة للانقلاب. واضطلعت الأمم المتحدة بدور رائد في تحقيق وتعزيز الديمقراطية في هايتي. ويحدونا وطيد الأمل في أن يقربنا مشروع القرار قيد النظر في هذه الجمعية من تسوية نهائية لهذه الأزمة التي طال أمدها.

إن مشروع القرار يكرر هدف المجتمع الدولي المتمثل في ضمان عودة الرئيس اريستيد، والاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية، بالإضافة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي. وهو يرحب بوزع البعثة المدنية الدولية في هايتي ويرخص بمشاركة الأمم المتحدة في البعثة، التي ستساعد في إعادة إرساء الديمقراطية دونما إبطاء.

وهو يؤكد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بزيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي عند إعادة النظام الدستوري اليها من أجل تعزيز هذه المؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل وكفالة الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في هايتي.

لقد تابعت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بانزعاج بالغ المآسي التي ارتكبها باستمرار نظام أساء استعمال السلطة، مولدا الخوف والقمع بشكل منظم. وقد شهدنا حالة سيئة تتفاقم في مجتمع نكب فعلا بالعنف. وقد أوضح الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/47/908 المزيد من المعاناة الانسانية. وبالنسبة لمنطقتنا، فإن الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية، التي ترتبط بعلاقات صداقة وروابط جغرافية مع هايتي، أيدت العملية الانتخابية في هايتي في عام ١٩٩١ وأدانت تعطيلها بعد ثمانية أشهر.

ومنذ ذلك الحين، اتخذت عدة مبادرات لإزالة النظام القائم بحكم الأمر الواقع. إن رؤساء الحكومات، في اجتماعهم في دومينيكا في آذار/مارس الماضي، طالبوا باعتماد كل التدابير الضرورية بغية التعجيل بالحل. وقد كان الاهتمام بشعب هايتي ذا طابع عالمي في الواقع. ومما يبعث على سرورنا أن تكون المفاوضات والحوار مع الأطراف المعنية، ولا سيما مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، الدكتور دانتي كابوتو، قد قربتنا من إقامة العدل والتقدم الاقتصادي في هايتي. ولكننا لا نزال نشعر بالقلق لأن الطغمة العسكرية لا تزال متشبثة بالسلطة. ولهذا، نحث المجتمع الدولي على مواصلة ممارسة الضغط على العسكريين من خلال التمسك الدقيق بالحظر الاقتصادي.

إن مشروع القرار المطروح علينا الآن والقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة قبل ذلك بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية ترسل إشارات واضحة الى حكومة الأمر الواقع بأن المجتمع الدولي يقف بصلابة وراء الديمقراطية والمؤسسات التي تحمي الحريات الأساسية وحقوق الانسان وتتمسك بها. إن التضامن الخالص لمجموعة البلدان التي أتكلم بالنيابة عنها من أجل استعادة الديمقراطية في هايتي وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية يتضح بجلاء في دعمها الإجماعي لمشروع القرار. إن التزامنا بتوطيد التقدم والاستقرار في نصف الكرة الذي نعيش فيه لا يزال راسخا. وإن الاعتماد المبكر لمشروع القرار سيسهم في إنهاء الحكم العسكري وسيعيد الحكومة الدستورية، حكومة الرئيس اريستيد والمؤسسات التي تكفل العدل. وهو يتطلب أيضا من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الى هايتي. وسيغلق فصلا حزينا في تاريخ هايتي ويأذن ببداية جديدة.

ويسعد مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تؤيد مشروع القرار.ونحث بقية المجتمع الدولي على تقديم دعمه لمشروع القرار حتى يعتمد بالإجماع.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إذ تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى للنظر في حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، نقف نحن عند نقطة تحول في الجهود الرامية الى تسوية أزمة هايتي.

منذ اجتمعت هذه الهيئة في ١٩٩٢ للنظر في هذا البند، حدثت تطورات عديدة وتقدم كبير، وكذلك نكسة خطيرة مؤخرا. وأشير بالتحديد الى تعيين الأمين العام الحكيم لممثله الخاص وتأكيد تعيينه في ذلك المنصب من جانب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وتنظيم وبدء وزع البعثة المدنية الدولية المشتركة

بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية للنظر في حقوق الإنسان. وقد وصف كل هذا بدقة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/908، الذي توافق عليه الأرجنتين موافقة كاملة. أما النكسة فكانت التأخير الذي تسبب فيه من يتشبثون بالسلطة في هايتي.

لقد أصبح واضحا الآن أن الحالة برمتها التي وصفت والبارامترات التي يعمل في إطارها الممثل الخاص - الذي تفضل بالحضور معنا اليوم والذي نقدم اليه تأييدنا القوي في جهوده الدؤوبة - كانت تستهدف وتعمل من أجل تحقيق عودة الرئيس اريستيد، الذي انتخبه شعب هايتي دستوريا في انتخابات كانت تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وقد وضعت هذه البارامترات من خلال تبادل المراسلات بين الرئيس اريستيد والأمين العام بطرس بطرس غالي، كما ورد في الفقرة السادسة من الديباجة والفقرات ٤ و ٦ و ٨ من المنطوق في مشروع القرار المطروح على الجمعية.

كل هذه الأحكام ينبغي قراءتها وتفسيرها بالكامل وليس بشكل منفصل. وإذا اعتمد مشروع القرار A/47/L.56، فإن تصميم الجمعية الممثلة في عضويتها الكاملة سيوضح هدف المجتمع الدولي بضمان الإعادة المبكرة للديمقراطية في هايتي وعودة الرئيس اريستيد. والأمر الثاني هو شرط مسبق للأول: إذ انه بعودة الرئيس اريستيد يمكن البدء في عملية إعادة الديمقراطية في هايتي. ويمكن رفع الجزاءات الاقتصادية التي أوصت منظمة الدول الأمريكية بها، اعتمادا على الاتفاقات التي ستبرم بشأن حالة حقوق الانسان وتسوية الأزمة السياسية. وأخيرا، فإن عملية تعاون المجتمع الدولي مع هايتي لا تزال مشروطة بالاستعادة الكاملة للنظام الدستوري

لسوء الحظ، أن هدف تطبيع الوضع الدستوري في هايتي في الوقت الراهن لا يبدو حتى الآن في متناول اليد. إن التلكؤ الذي تبديه سلطات الأمر الواقع جعل من غير الممكن بالنسبة للمبعوث الخاص للأمين العام أن يبرم اتفاقات مرضية.

في الوقت الحاضر يجب على المجتمع الدولي أن يقوي التزامه بحل الأزمة التي تحيق بهايتي. يجب أن نجعل رسالتنا الى مغتصبي النظام الدستوري واضحة جلية وألا ندع مجالا للشك في أننا لن نتراخى في جهودنا الى أن يتوصل الى حل نهائي شامل للمشكلة.

وإذا ما دعت الضرورة، يجب أن ندرس وبشكل كامل إمكانية اعتماد جزاءات اقتصادية، وإذا لم تحقق النتيجة المرغوب فيها فيجب ألا نستبعد الخيارات الأخرى التي يمكن أن تؤدي الى تدابير لتحقيق الامتثال الجبري.

إن حماية حقوق الإنسان بالنسبة لغالبية الشعب في دولة عضو، وتأمين التعبير الحر عن إرادة تلك الغالبية في صناديق الاقتراع، والتأكد من عدم تكرار زعزعة السلم والأمن الدوليين: هذه كلها تتطلب منا ألاّ نتجاهل أو نعطل اتخاذ قرارات محددة أو نؤجل العملية التفاوضية، فنصبح بالتالي مشتركين في مناورات معطلة من شأنها أن تؤخر اتخاذ قرار ضروري، بل عاجل من جميع النواحي.

لذلك، نؤيد اعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طوال عام ونصف العام الآن ظل الخوف والقمع مألوفين بشكل متزايد في الحياة الهايتية. وخلال هذه الفترة تدخلت كندا في مناسبات عديدة وعملت بدون كلل مع منظمة الدول الامريكية والأمم المتحدة في جهد للإسهام في استعادة الديمقراطية في هايتي وعودة الرئيس المنتخب بطريقة شرعية.

إن القيادة المشتركة لهاتين المنظمتين الدوليتين تعطينا سببا للأمل في أن التوصل الى حل تفاوضي أمر ممكن. وإن سمعة وسلطة الأمينين العامين ومبعوثهما الخاص ستكونان عاملا مؤثرا في نجاح هذا المسعى. إن الجمعية العامة، باعتمادها الإجماعي لمشروع القرار المعروض عليها، ستعلن تأييدها الكامل للخطوات الهامة التي يتخذانها للتوصل الى حل لهذه المأساة الإنسانية ذات الأبعاد الكبيرة.

إن السيد دانتي كابوتو، المبعوث الخاص للأمينين العامين لا يزال يضطلع بمهمته بإصرار وشجاعة عظيمين، في ظروف صعبة. ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار هذا الذي يدعم جهوده وتوصيات الأمين العام لتعزيز البعثة التي يقودها. وكندا تضع ثقتها الكاملة في السيد كابوتو وقد وضعت موارد كبيرة تحت تصرفه.

إن هدف السيد كابوتو واضح: تهيئة الظروف التي يمكن للهايتيين فيها أن يجروا دون خوف مفاوضات ترمي الى إقامة حكومة أغلبية حقيقية والى عودة الرئيس أريستيد.

إن المرحلة الأولى في العملية التي سيقوم بها السيد كابوتو هي إنشاء البعثة المراقبة التي نناقشها اليوم. إن البعثة المدنية الدولية التي أوزع جزء منها فعلا تحت رعاية منظمة الدول الامريكية علامة على التزام المجتمع الدولي القوي تجاه هايتي. إن هذه البعثة، بوجودها في جميع أنحاء البلاد، وعن طريق مهارة أعضائها، إنما تسعى الى إنهاء القمع الذي لا تزال هايتي تتعرض له لمدة طويلة جدا، والتمكين من إقامة نظام مدني قائم على حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان وإرادة الشعب الهايتي المعرب عنها. إن الوزع السريع الكامل لهذه البعثة أساسي لنجاح خطة السيد كابوتو.

إن حكومة كندا لا تزال - وستظل - تبدي تأييدها القوي للبعثة المدنية الدولية. وهذا التأييد دليل على الأهمية التي توليها كندا لنجاحها. وكندا، بالإضافة الى هذا، مستعدة لتأييد الخطة المتكاملة للمعونة الإنسانية التي أعدها بطريقة مشتركة خبراء منظمة الدول الامريكية والأمم المتحدة، وتنوي الوفاء بنصيبها، في إطار المنظمات المالية الدولية، لتصعيد عملية التعمير عندما يحين الوقت.

إلا أننا لم نصل الى هذه المرحلة بعد. إن الوضع لا يزال خطيرا والعقبات تبرز في جميع النواحي. إن بعض المسؤولين في حكومة الأمر الواقع ينخرطون في أعمال تخويف ضد الهايتيين الذين يرغبون في التعاون مع البعثة المدنية الدولية. إن البعثة يمكنها أن تساعد على استعادة السلم المدني - وهو شرط أساسي للحل الكامل للأزمة الهايتية، إلا أن هذا سيتطلب مساعدة جميع الهايتيين ذوي النوايا الحسنة.

فضلا عن ذلك، نشعر بالاستياء نتيجة المؤشرات التي وصلتنا خلال عطلة الأسبوع بأن سلطات الأمر الواقع لا تزال - غير متفهمة لإصرار المجتمع الدولي على أن يرى الحكومة الشرعية وقد استعيدت في هايتي.

إن عودة الرئيس أريستيد وحكم القانون أساسيان لأي حل عادل ودائم. إن الواقعية وحسن النية يجب أن يسودا في بورت - أو - برينس. ليس هناك مجال لتهديدات أو للجوء الى تدابير احتيالية مثل ما يسمى انتخابات مجلس الشيوخ في شهر كانون الثاني/يناير التي ليس من شأنها سوى تفاقم المشكلة. وإذا ما رفضت سلطات الأمر الواقع الفرصة المقدمة إليها الآن، فإن كندا على استعداد للنظر في اعتماد مزيد من التدابير لحل الأزمة الهايتية، بما في ذلك تشديد حظر منظمة الدول الامريكية.

(تكلمت بالانكليزية)

إن إرسال بعثة دولية ليس هدفا في حد ذاته وإنما بداية عملية يجب أن تحقق في وقت قصير استعادة الديمقراطية وعودة الرئيس أريستيد الى هايتي. وهذه العملية يجب أن تتضمن أيضا تأييد المجتمع الدولي الفعال الطويل الأجل للشعب الهايتي في مهمته لتعمير اقتصاد ومؤسسات بلده. والكنديون مستعدون للقيام بدور كبير، وسيكونون مستعدين لذلك ما دام الهايتيون يريدون منهم ذلك.

أود أن أختتم بياني بحث جميع الدول الأعضاء على مشاركة حكومة كندا في اعتماد مشروع القرار هذا وفي دعم البعثة المدنية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية في هايتي.

السيد لدسوس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إننا نؤيد دون تحفظ ما يتضمنه البيان الذي سيدلي به نيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء بها الرئيس الحالي، الدانمرك. إلا انني أود نيابة عن بلادي أن أذكر بالنقاط الأساسية التي يقوم عليها موقف فرنسا.

أولا وقبل كل شيء، لسنا بحاجة الى أن نكرر القول بأننا نتمسك بشدة بمبدأ المشروعية الدستورية، وهو مبدأ انتهك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. كما أننا لا نقبل نظام الأمر الواقع الذي جاء نتيجة للانقلاب أو للانتخابات الزائفة التي أجراها النظام منذ ذلك الوقت. ولذلك، نطلب العودة الى الأوضاع الدستورية، وهي عودة لن تكون كاملة إلا إذا استعيدت مهام وامتيازات الرئيس المنتخب الشرعي - الرئيس جان برتران أريستيد.

ثانيا، تلاحظ بلادي أنه لا تزال تحدث انتهاكات جماعية مستمرة لحقوق الإنسان أسفرت خلال عام ونصف العام، وفقا لشواهد ثابتة، عن حوالي ٣ ٠٠٠ ضحية. ونحن نعتبر هذا غير مقبول.

أخيرا، تلاحظ فرنسا بأسف كبير أن الحل السياسي للأزمة، الذي بدا منذ أيام قليلة قريب المنال، أصبح مرة أخرة أكثر بعدا بسبب المماطلات المتكررة.

وفي هذا الإطار، وإذ أؤكد أهمية مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، أود أن أؤكد مجددا الدعم الكامل الذي ستواصل الحكومة الفرنسية تقديمه لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد دانتي كابوتو. لقد أتيحت لنا الفرصة في الماضي للترحيب بتعيين وزير الخارجية الارجنتيني السابق، بصفته المزدوجة ممثلا للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية باعتبار ذلك تقدما كبيرا يدل على الرغبة المشتركة للمنظمة الدولية والمنظمة الإقليمية في توحيد جهودهما والعمل معا لإيجاد حل للأزمة.

يتعين علينا أن نثابر على هذا الطريق الذي اتخذ بالفعل شكلا ملموسا تمثل في وزع بعثة دولية مدنية. وفي الوقت ذاته، علينا أن نفكر في السبل والوسائل الكفيلة بتذليل العقبات التي أقيمت في هذا الطريق. وعلى سلطات الأمر الواقع في بورت - أو - برينس ألا تخدع نفسها، ولا ينبغي لها أن تراهن على تراخي الرأي العام الدولي. فهناك، على النقيض من ذلك، تصميم متعاظم وإرادة متزايدة الوضوح على عرض مشكلة هايتي أمام هيئات أخرى في الأمم المتحدة بخلاف الجمعية العامة. وبلادي، إلى جانب بلدان أخرى عديدة، يحدوها خالص الأمل في أن تأخذ الأحداث هذا المسار.

فهل سيتعين علينا أن نذهب إلى هذا الحد؟ ما زلنا نأمل في أن ترجح كفة المنطق وأن تستأنف المفاوضات عما قريب حتى يتسنى اختتامها بنجاح بأسرع ما يمكن. حينئذ، وحينئذ فقط، سيكون للإشارة الواردة في مشروع القرار المعروض علينا بخصوص التعاون التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي مغزى حقيقي. وحينئذ فقط، سيتمكن المجتمع الدولي أخيرا من استئناف تقديم المساعدة لهايتي - وهي مساعدة تحتاج إليها أمس الحاجة. أما في الوقت الحالي فإن استئناف هذه المعونة ليس إلا احتمالا، ولن يتحول إلى واقع إلا بعد حسم الأزمة السياسية على نحو فعال. ولا يمكن المساومة في هذه النقطة.

بهذه الروح، يؤيد وفدي مشروع القرار المطروح على الجمعية ويشارك في تقديمه.

السيد هاكونسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

في الدورتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين للجمعية العامة، أعربت المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها عن تأييدها القوي لإعادة الحكومة الشرعية في هايتي إلى السلطة، وأعربت عن أسفها لاستمرار تعطيل العملية الديمقراطية. ونرحب بهذه الفرصة لنعيد تأكيد موقفنا، ونستعرض التطورات الأخيرة بالنسبة لهايتي. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/47/908 بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣، ولواضعي مشروع القرار A/47/L.65 الذي يسعدنا أن نشارك في تقديمه.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تكرر إدانتها للانقلاب العسكري الذي وقع في هايتي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وتأسف لاستمرار تعطيل العملية الديمقراطية. وقد أشرنا في آخر بيان لنا بشأن هايتي - في ٢٤ كانون الثاني/يناير من هذا العام، إلى أننا نعيد التأكيد بصفة مستمرة على التزامنا بإعادة إقرار الحكومة الديمقراطية والدستورية في هايتي، وكذلك على إرادتنا المعقودة على تأييد جميع الجهود المفضية إلى تسوية الأزمة هناك.

لذا، رحبنا بالجهود التي بذلتها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة لاستعادة الديمقراطية في هايتي. ونحث جميع الأطراف المعنية على العمل بروح بناءة تحقيقا لهذه الغاية. وعلى وجه الخصوص، نرحب بتعيين السيد دانتي كابوتو مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. ونعرب عن خالص أملنا في أن تؤدي المشاورات التي شُرع فيها مع الأطراف إلى حل سياسي للأزمة في هايتي.

وفي هذا السياق، وافقت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء على تقييم الأمين العام الذي يفيد بأن الانتخابات التي أجريت في هايتي في كانون الثاني/يناير من هذا العام قد تعرقل الى حد بعيد الجهود الرامية الى العودة بهايتي الى الوضع الديمقراطي الطبيعي. ذلك أننا لا نعتقد أن تلك الانتخابات كانت حرة ونزيهة لأن الشروط المسبقة الضرورية، ولا سيما حرية التعبير والاجتماع والحق في إجراء حوار سياسي مفتوح، ليس لها وجود في هايتي منذ انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وبناء على ذلك، لا تعتبر المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تلك الانتخابات تعبيرا صحيحا عن الإرادة الديمقراطية لشعب هايتي.

مرة أخرى تدين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بشدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في هايتي. وبالإضافة الى مشاركتنا في تقديم قراري الجمعية العامة ٢٠/٤٧ و ١٤٣/٤٧، شاركنا في تقديم قرار لجنة حقوق الانسان ١٦٨/١٩٩٣، المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣. وهذه القرارات، ولا سيما القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الانسان، توضح بجلاء قلق المجتمع الدولي العميق إزاء التردي الكبير لحالة حقوق الانسان في هايتي منذ انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وما نتج عن ذلك من زيادة في انتهاكات حقوق الانسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الانسان. وما زلنا نشعر ببالغ القلق حيال تردي الظروف المعيشية واستمرار القمع، مما يرغم شعب هايتي على التماس الملجأ خارج حدود بلاده.

ومن ثم، تؤيد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأييدا قويا وزع بعثة مدنية دولية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، لرصد احترام حقوق الانسان والقضاء على العنف بجميع أشكاله. كما تؤيد تماما توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣، الذي يدعو فيه جميع الأطراف الى التعاون مع البعثة، ويحث سلطات الأمر الواقع، بصفة خاصة، على احترام حق البعثة في الوصول الى جميع الأماكن والمنشآت، والالتقاء، بحرية وثقة، مع أي شخص، والتواجد في أي مكان في البلد.

إن التطورات التي يصفها الأمين العام في تقريره توحي لنا ببعض الأمل في إمكانية إحراز التقدم في التماس الحل السياسي وإعادة إقرار حقوق الانسان. والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتوصل الى حل سياسي، ومشاركة الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية، تدلل على استعداد هذه المنظمة وأمينها العام لمواصلة القيام بدور رئيسي في الجهود الرامية الى إعادة الديمقراطية الى نصابها في هايتي. وباعتماد مشروع القرار المعروض علينا بالإجماع، ستؤكد الجمعية العامة على التزامها تجاه هايتي. وهذا الالتزام، كما يوضح مشروع القرار، لا بد من أن يستمر بعد عودة النظام الدستوري، عن طريق التعاون التقني والاقتصادي والمالي. والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، التي قامت بعد الانقلاب مباشرة بتعليق مساعدتها الاقتصادية، باستثناء برامج الإغاثة الإنسانية، تنظر في كيفية دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمجرد عودة الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الانسان في هايتي.

أخيرا، تود المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن تشيد بالأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية وبأعضائها، على ما بذلوه من جهود، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لحسم الأزمة في هايتي.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما برحت اليابان تتابع عن كثب التطورات الجارية في هايتي منذ الانقلاب بمشاعر الأمل الصادق في أن يعود النظام الديمقراطي عاجلا وأن تحظى حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع سكانها بالاحترام الكامل. وحيث أن اليابان شاركت في رصد الانتخابات وأسهمت بالتالي في إنشاء حكومة ديمقراطية بقيادة الرئيس أريستيد، فإنها تشعر بعميق القلق إزاء الوضع الراهن هناك.

وفي الوقت ذاته، فإن الجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة تدعو إلى الاطمئنان بالفعل، واليابان تقدم لهما كل الدعم الممكن. ولا بد لنا، بوجه خاص، أن نثني ثناء بالغا على الجهود التي يبذلها السيد دانتي كابوتو. إن نجاح جهوده لن يكون خطوة كبرى نحو حسم الأزمة السياسية في هايتي فحسب بل سيشكل، بوصفه إجراء مشتركا منسقا تنسيقا حسنا بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية، سابقة هامة للمساعي في المستقبل.

إن صوت المجتمع الدولي ينعكس في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.56، وتأمل اليابان أن يدرك مضمونه جميع من يعنيهم الأمر وأن يستجيبوا له بحسن نية. وتؤيد اليابان بقوة اعتماد مشروع القرار، وتود أن تلاحظ بوجه خاص الفكرة الواردة فيه بإيفاد بعثة مدنية دولية إلى هايتي. إن هذه البعثة المدنية ستكون عاملا محفزا لإقامة مناخ الحرية والتسامح الذي يعد أمرا أساسيا لعودة الديمقراطية إلى هايتي مرة أخرى. وأن اليابان، من جانبها، عازمة على السماهمة في نجاح البعثة، وستقدم إسهاما طوعيا قدره مليون دولار كمنحة مباشرة، و ١,٥ مليون دولار للمساعدة في تغطية الاحتياجات المالية في مرحلة إنشاء البعثة. وتأمل اليابان أن يكفل إسهامها سلاسة عمل البعثة المدنية الدولية.

ومرة أخرى، تحث اليابان جميع الأطراف المعنية على التعاون التام مع السيد كابوتو ليتسنى اتخاذ الاجراءات اللازمة دون إبطاء. وأود أن أختتم ملاحظاتي بالاشادة إشادة بالغة بالأمين العام وممثله الخاص وبالتأكيد مرة أخرى على استمرار دعم اليابان لجهودهما المستمرة. إن اليابان تتوق إلى المشاركة مع البلدان الأخرى في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك.

السيد ووكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نؤيد بشدة مشروع القرار المعروض اليوم على الجمعية العامة.

لقد أكد الرئيس كلينتون في اجتماعه مع الرئيس أريستيد في ١٦ آذار/مارس التزام حكومة الولايات المتحدة الراسخ باستعادة الديمقراطية في هايتي، وبعودة الرئيس أريستيد لاستكمال مدة ولايته، وبتعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي.

لقد أيدت الولايات المتحدة بحماس القرارات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية والتي تدعو إلى فرض جزاءات اقتصادية على نظام الأمر الواقع في هايتي، كما أيدنا الجهود الدولية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان فيها. وقد سبق لحكومة بلادي أن قدمت ٦ ملايين دولار لمنظمة الدول الأمريكية لإيفاد البعثة المدنية العاملة حاليا في هايتي. كما نعتزم الإسهام في جهود الأمم المتحدة كما هي مبينة في تقرير الأمين العام، ونحث الآخرين على أن يفعلوا نفس الشيء.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة أيضا جهود المبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، من أجل التوسط في ايجاد تسوية تفاوضية تعيد الرئيس أريستيد إلى منصبه وتحمي حقوق جميع مواطني هايتي. وقد عين وزير الخارجية مستشارا خاصا له بشأن هايتي، السفير لورينس بيزولو، من أجل تنسيق جهود حكومة بلادي في تأييد العملية التفاوضية. وقمنا أيضا بتعيين قائم بالأعمال خاص في بورت - أو - برنس، السفير تشارلز ردمان، ليساعد في التأكد من أن يكون إصرارنا على ايجاد حل عادل وديمقراطي واضحا للأطراف الهايتية.

وتبين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحسم الأزمة الهايتية العديد من الأغراض التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة، وهي، كما جاء في الميثاق: إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، توفير الاحترام للالتزامات بمقتضى القانون الدولي، دفع الرقي الاجتماعي قدما، ورفع مستوى المعيشة.

السلام، التنمية، الديمقراطية. إن النهوض بهذه العناصر الأساسية من جدول أعمال الأمم المتحدة ينبغي أن يشكل جزءا من السياسة المشتركة التي تروجها جميع الدول. فبدون السلام لن تنعم الأمم بالأمن اللازم لتنميتها؛ ودون التنمية، لن يكون لدى الشعب الموارد التي تمكنه من العيش بكرامة؛ ودون الديمقراطية، لن تكون هناك تنمية اقتصادية طويلة الأمد ولا سلم ولا استقرار على المدى البعيد.

إن الولايات المتحدة تقف على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى لايجاد التزام أقوى وأوسع بالقانون الدولي والحرية وكرامة الإنسان مما عرفه العالم قبلا.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما جيراننا في هذا النصف من الكرة الأرضية، إلى تأييد أنشطة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والإسهام فيها بنشاط من أجل حسم الأزمة الهايتية.

إننا ندعو جميع الدول إلى أن تؤيد بنشاط عمل المبعوث الخاص، السيد دانتي كابوتو، لتحقيق تسوية سلمية تفاوضية.

ونحث جميع الدول على أن تبين بجلاء للذين يعرقلون إعادة إقرار الديمقراطية بأن المجتمع الدولي لن يؤيد على الإطلاق حاليا أو مستقبلا استمرار وجود حكومة غير شرعية في هايتي، وأنه لا بد للمفاوضات الجارية أن تحقق تقدما سريعا لإعادة الرئيس أريستيد في ظل المصالحة الوطنية والاحترام المتبادل لحقوق الإنسان وبوجود برنامج للتقدم الاقتصادي الحقيقي. وإن أساليب المماطلة لن تحتمل وستثير رد فعل خطيرا، لأن التأخير سيسبب المزيد من المعاناة والمشقة لشعب هايتي الذي يعيش وضعا اقتصاديا سيئا لكونه ضحية بريئة.

إن رسالتنا صريحة. إننا نقول للأطراف الهايتية: لا بد أن تتفاوضوا بجدية وبسرعة ومرونة؛ ونقول للشعب الهايتي: إن العالم لم ينساكم؛ والمساعدة في طريقها إليكم.

إن التزام المجتمع الدولي إزاء هايتي لا يمكن أن ينتهي بالتوقيع على اتفاقية. وكما قال الرئيس أريستيد في رسائله الموجهة إلى الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وكما هو متفق عليه في مراجع الاختصاص التي أنشئت بموجبها البعثة المدنية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ستحتاج هايتي إلى مساعدة تقنية لضمان حقوق الإنسان لجميع المواطنين، وجعل القوات المسلحة قوات محترفة، وإنشاء قوة شرطة مدنية مستقلة، وتعزيز المؤسسات المدنية الرئيسية.

وبالاضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس كلينتون أنه على استعداد ليقطع على الولايات المتحدة التزاما بأن تتحمل نصيبها العادل من جهد متعدد الجنسيات على مدى خمس سنوات بقيمة بليون دولار لإعادة بناء الاقتصاد الهايتي. إن لهذه الخطة أبعادا تاريخية لضمان رفاه الشعب الهايتي. ونلاحظ أنه بما أن هذه

الخطة مشروطة بإعادة إقرار الديمقراطية، فإن الذين يعرقلون المفاوضات السياسية الجارية إنما يؤخرون بداية إعادة الإعمار الاقتصادي لبلادهم ويزيدون من معاناة شعبهم.

إن التزامنا تجاه هايتي يجب أن يتجاوز مجرد إعادة الديمقراطية الآن، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تدوم إلا عندما تصبح المؤسسات الديمقراطية قادرة على العمل بشكل كامل. وكما قال الوزير كريستوفر:

"لا يمكن رض الديمقراطية من الأعلى إلى الأسفل، بل يجب أن تبنى من القاعدة. ينبغي لسياستنا أن تشجع الصبر والجهود المثابرة لمساعدة الآخرين على بناء المؤسسات التي تجعل الديمقراطية أمرا ممكنا".

لا بد أن يرمي التزامنا إلى ازدهار الديمقراطية في هايتي. ومن أجل الوفاء بهذا الالتزام، تحث الولايات المتحدة الدول والمنظمات الدولية على المساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الهايتي والمؤسسات الهايتية.

إن المجتمع العالمي يواجه فرصة لمساعدة الرئيس الذي فاز في انتخابات ديمقراطية رصدتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على العودة إلى منصبه الدستوري. وهي أيضا فرصة لرعاية المصالحة الوطنية لهايتي ووضعها على الطريق المؤدي إلى الديمقراطية والتنمية. وأنا واثق أن مجتمع الأمم لن يضيع هذه الفرصة، وأتعهد بمواصلة المشاركة النشطة للولايات المتحدة في الحل المتعدد الجنسيات للأزمة في هايتي.

السيد مولتري (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية (كاريكوم) والدول الأعضاء منها في الأمم المتحدة وهي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا وجمهورية سورينام التي تتمتع بمركز المراقب في بعض مؤسسات كاريكوم، وبلادي، جزر البهاما.

لقد تكلم رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي باسم المجموعة، ونود أن نؤكد للجمعية أننا نؤيد بيانه تمام التأييد ونشارك فيه. لكن هايتي، كما تفهمون، جزء من منطقة الكاريبي دون الإقليمية "كاريكوم"، وأن حكوماتها تمتعت بتاريخ طويل من الدعم لجمهورية هايتي. ونود اليوم أن نؤكد هذا الدعم من جديد. إن هايتي، شأنها في ذلك شأن سورينام، تتمتع بمركز المراقب في بعض مؤسسات "كاريكوم" مما يزيد من قوة تضامننا مع الجمهورية الشقيقة.

منذ التعطيل غير القانوني للعملية الديمقراطية في هايتي، ما فتئت حكومات كاريكوم حازمة في المطالبة بإعادة إقرار الحكومة الدستورية فورا في هايتي وعودة الرئيس أرستيد إلى السلطة. وفي الاجتماع بين الدورات المعقود في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣، أصدر رؤساء حكومات كاريكوم بلاغا خصص جزء كبير منه للحالة التي لا يمكن أن تستمر في هايتي. وأقتبس من تلك الوثيقة ما يلي:

"أكد رؤساء الحكومات من جديد إدانتهم لاستمرار قمع العملية الديمقراطية في هايتي.

وأكدوا من جديد قلقهم البالغ حيال استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقمع السياسي والتجاهل السافر، من جانب النظام الهايتي، لأرواح المواطنين الهايتيين".

لقد دأبت كاريكوم على تأييد الحل السلمي للحالة الخطيرة السائدة في هايتي، ونرحب بالبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والجهود المبذولة من أجل حل الأزمة الهايتية السياسية. وقد التزمت كاريكوم بمواصلة توفير التأييد التام للبعثة المدنية الدولية في هايتي. ونشيد بجهود السيد دانتي كابوتو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ويحدونا الأمل في أن يكون النجاح حليف هذه المبادرة. ويسرنا أن يكون السيد كابوتو معنا في هذه المناسبة.

نود أن ندلل من جديد بإيجاز على تصميم حكومات كاريكوم بالاقتباس مرة أخرى من البلاغ الصادر عن رؤساء الحكومات ما يلي:

"لاحظ رؤساء الحكومات بأسف عميق فشل المجتمع الدولي في التقيد بالحظر التجاري المفروض على النظام في هايتي.

"وبغية التعجيل بحل هذه المشكلة، دعا رؤساء الحكومات إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك فرض الحصار إذا لزم الأمر، وإلى قيام مجلس الأمن الدولي بدراسة الحالة بصورة عاجلة".

ونأمل في سياق التقدم الذي حققته بعثة كابوتو ألا يلزم اللجوء إلى هذا الإجراء الذي يمثل الملاذ الأخير، وأن يقطع القرار الحالي شوطا لا بأس به في تحقيق حل سلمي للأزمة التي تهدد السلم والاستقرار في منطقة الكاريبي دون الإقليمية بأسرها. ونحث المجتمع الدولي على الاستمرار في اليقظة لضمان التقيد التام بأحكام هذا القرار.

أخيرا، فإن حكومات كاريكوم التي تمتعت بتقاليد ديمقراطية طويلة يمكن أن تشهد على أن الديمقراطية والتنمية لا تنفصم عراهما. ومن الضروري أن يستجيب المجتمع الدولي للاحتياجات الإنمائية لهذه الجمهورية الفقيرة ويحدونا الأمل، في أن تستعاد الحكومة الدستورية في هايتي، بأننا جميعا سنساعد على توفير المساعدة الاقتصادية الكبيرة التي تحتاجها هايتي لتسلك السبيل المؤدي إلى الديمقراطية والتنمية والسلام. إن للتنمية الكاملة لجميع المؤسسات الديمقراطية أولوية لا بد من أن تكون جزءا من أي عملية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذ نأخذ مشروع القرار الحالي سوية مع تقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي (A/47/908)، فإننا نجد أنه يشكل جزءا من تلك العملية وبالتالي نوصي باعتماده بتوافق الآراء.

السيد تيليو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي المرة الثانية منذ بداية الدورة السابعة والأربعين التي تنظر فيها الجمعية العامة في حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، وفي بند توليه منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أهمية قصوى.

ومنذ آخر مرة نظرنا فيها في هذا البند، أدى التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة إلى إحراز تقدم هام في التماس حل للأزمة في هايتي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة.

ثمة مثال يتسم بأهمية خاصة على التعاون بين منظمة إقليمية ومنظمتنا الدولية هو العمل الذي أنجزه السيد دانتي كابوتو بوصفه مبعوثا خاصا للأمينين العامين للمنظمتين. ولقد تمثل هدفه الثنائي في إيفاد بعثة مدنية دولية لرصد احترام حقوق الإنسان وإقامة عملية حوار بين الأطراف الهايتية لتحقيق حل للأزمة السياسية في ذلك البلد. ونرحب بوجوده بيننا.

فيما يتعلق بالجانب الأول، سبق لحكومة المكسيك أن ذكرت أنها تقف على أهبة الاستعداد لتقدم للأمين العام مساهمة في تمويل البعثة المدنية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وبالمثل، بينت المكسيك تصميمها على المساهمة في تلك البعثة بإيفاد مجموعة من التقنيين المكسيكيين في مختلف المجالات ذات الأولوية لتلبية الاحتياجات المباشرة لسكان هايتي.

وفي معرض الإعراب عن الأسف لافتقار سلطات الأمر الواقع في هايتي إلى المرونة، كما ذكر الناطق باسم الأمين العام، تؤكد حكومتي من جديد تصميمها على دعم الحوار الذي شجع عليه السيد كابوتو بحكمة والذي ينبغي أن يفضي إلى إعادة المؤسسية الدستورية في هايتي مع توفير الاحترام الصارم لمبدأ تقرير المصير لشعب هايتي.

ما من شك في أن هذه العملية أفضل خيار لتحقيق حل يتيح العودة إلى الوضع الطبيعي دون إبطاء واستئناف برامج التعاون مع المجتمع الدولي في هذه المهمة الملحة المتمثلة في التعمير الاقتصادي لهايتي.

وللأسباب الآنفة الذكر، فإن حكومتي، بوصفها عضوا في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، اشتركت في تقديم هذا القرار الذي يحدد كهدف أساسي من أهداف المجتمع الدولي إعادة الديمقراطية في هايتي وعودة الرئيس أرستيد، والاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب هايتي.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): مرة أخرى، تنظر الجمعية العامة اليوم في حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، عملا بقراريها ٢٠/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ١٤٣/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

اسمحوا لي أولا أن أنوه بأهمية تعيين السيد دانتي كابوتو، وزير الشؤون الخارجية السابق في جمهورية الأرجنتين، يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، مبعوثا خاصا للأمين العام للمساعدة في حل المشكلات التي تعاني منها هايتي بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. إن تزامن تعيين السيد كابوتو مبعوثا خاصا للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية يعطيه كامل السلطة السياسية والدعم الإقليمي والمؤسسي الدولي الذي يلزمه للنجاح في مهمته البالغة التعقيد.

إن المبعوث الخاص، منذ تعيينه، استطاع أن يمهد السبل للحوار الذي نثق في أنه سيفضي إلى الحل. وقد ذكرت هذه السبل في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ والمعروض على الجمعية العامة اليوم.

ومن بين هذه الأنشطة، اسمحوا لي أن أنوه باتفاقات تتعلق بوزع البعثة المدنية الدولية، الجاري فعلا، وهي البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والتي ترمي إلى كفالة احترام حقوق الإنسان، والقضاء على جميع أشكال العنف، والبدء بإجراء حوار بين جميع أطراف الصراع في هايتي بهدف التغلب على الأزمة السياسية على أساس إعادة الرئيس الدستوري لهايتي جان - برتران أرستيد إلى السلطة. وهذا الشرط الأخير لا غنى عنه.

وعلى الرغم من وقوع أحداث متعددة، بما في ذلك الانتخابات النيابية غير الشرعية والجزئية التي أجريت في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، من الممكن تحديد الأسس التي تقوم عليها التسوية السياسية. إن فنزويلا ترحب بهذه التطورات السياسية، وهي على ثقة في أن المبادئ المتفق عليها من أجل هذه التسوية ستلقى الاحترام، إن هذه المبادئ تتضمن عودة الرئيس الدستوري لهايتي مبكرا لاستئناف مهامه الشرعية على أساس أن ذلك شرط لا غنى عنه لاستعادة العملية الديمقراطية.

إن فنزويلا ستواصل مراقبة هذه العملية عن كثب وستقدم الدعم للأمين العام وممثله الخاص. وبوصفنا بلدا "صديقا" للأمين العام، سنقدم كل ما يلزم من تعاون الصداقة الأخوية والالتزامات التاريخية

التي تربطنا بهايتي تحتم علينا أن نفعل ذلك. ونحن نؤمن بأن توفير الدعم الكامل لحقوق الإنسان في هايتي وحل أزمتها على وجه السرعة في إطار المساعدة والمشاورات التي تجريها منظمتنا ومنظمة الدول الأمريكية، من شأنهما أن يمكنا قريبا من إعادة تقييم التدابير الاقتصادية التي أوصت بها الدول الأعضاء في كلا المنظمتين، وفي نهاية المطاف من استئناف كامل المساعدة والتعاون على الصعد الاقتصادية والتقنية والمالية التي تعتبر ضرورية لإعادة بناء المؤسسات والاقتصاد المدمر في هايتي.

وإذا لم يحدني ذلك، فإن موقف فنزويلا الثابت يتمثل في أن نظام الأمر الواقع الفاسد الذي يستولي الآن على السلطة في هايتي يجب أن يتحمل عواقب تعنته، ويجب علينا أن نلجأ إلى اتخاذ جميع التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الوساطة الحالية أن تفضي دون إبطاء إلى تسوية سياسية حاسمة.

إن بلدي يؤمن بأن ما أظهره الرئيس أرستيد من تعاون بغية تحقيق مثل هذه التسوية سيلقى الترحيب المناسب. والذين ما زالوا يصرون على وضع العراقيل أمام عودة النظام الدستوري نوجه إليهم

التحذير التالي: يجب عليهم أن يفهموا أن المجتمع الدولي ما فتئ يحذرهم من أنهم لا يستطيعون أبدا الاستمرار في قهر إرادة الأغلبية في هايتي إلى ما لا حدود له.

وتناشد فنزويلا أيضا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبقى على موقفها الثابت في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، وأن تكون على استعداد لدعم الأعمال التي يقوم بها الأمين العام من خلال ممثله الخاص السيد دانتي كابوتو، مع الدعم السياسي الكامل للتدابير التي قد يراها ضرورية لو واصل نظام الأمر الواقع الفاسد نهجه المتمثل بالترهيب والمراوغة ونقض الوعود. ويجب أن يدرك شعب هايتي أن أولئك الذين ينتهكون حقوقه الفردية والجماعية هم أولئك الذين يمارسون كبت إرادته الديمقراطية، والذين يستغلون فقره لمصالحهم الخاصة والذين لا يترددون في التضحية بتطوره كأمة بغية مواصلة التمتع بالامتيازات والمنح التي يحصلون عليها بسبب ديكتاتوريتهم التي لا تطاق.

السيد باهديان (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انقضى ثمانية عشر شهرا منذ تعطيل النظام الدستوري في هايتي بسبب الانقلاب الذي أطاح بالرئيس جان - برتران أرستيد، القائد الذي انتخبته الإرادة التي عبر عنها الشعب في هايتي بحرية، لقد انقضى ثمانية عشر شهرا ولكن على الرغـــم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، لا تزال عودة النظام الدستوري وحكومة الرئيس أرستيد لـــم

تتحقق. أن منفذي الانقلاب تلقوا إدانة قوية من جانب المجتمع الدولي، وكان الجواب على عملهم غير الشرعي واضحا. ونحن يحدونا الأمل في أن المفاوضات الجارية ستسفر عن إيجاد حل مبكر للأزمة في هايتي، الأمر الذي يسمح لهذا البلد بأن يستأنف مساعيه حيال النمو والتطور الاقتصادي المطلوب تحقيقهما بإلحاح بدعم من المجتمع الدولي.

إن مستقبل المؤسسات الديمقراطية والتنمية في هايتي هما في خطر وسط ما يبذل حاليا من جهود تتعلق بالحالة في هذا البلد. إن المجتمع الدولي، لا يمكن أن يتجاهل بل يجب ألا يتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان وإنكار الحريات الأساسية المدنية والسياسية في هايتي.

إن منظمة الدول الأمريكية ما فتئت تعمل على نحو حاسم فيما يتعلق بمشكلة هايتي. فالقرارات التي اتخذت في الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية دول نصف الكرة الغربي تشهد على الالتزام الصادق من جانب تلك الدول بإعادة حكومة الرئيس أرستيد الشرعية.

ومنذ بداية الأزمة لا تزال الأمم المتحدة تتعاون على نحو بناء مع منظمة الدول الأمريكية. والحقيقة أن جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذت حتى اليوم تدل على رغبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الإدانة المطلقة لتعطيل المؤسسات الديمقراطية في هايتي، والشروع في العمل الذي يرمي إلى عودة هذه

المؤسسات. وفي أثناء التصدي للحالة في هايتي، فإن التعاون بين منظمتنا الإقليمية والأمم المتحدة كان مثمرا للغاية ودل مرة أخرى على أهمية الجهود المتضافرة، على المستويين العالمي والإقليمي، لدى التصدي لأزمات معينة.

إننا نرحب بتعيين السيد دانتي كابوتو ممثلا خاصا للأمينين العامين لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، كما نؤيد بقوة ما يضطلع به من عمل يرمي إلى تحقيق تسوية ديمقراطية للمشكلة في هايتي.

معروض علينا مشروع قرار وارد في الوثيقة A/47/L.56، عرضه وفد بليز نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكما شرح ممثل بليز، فإن الهدف الأساسي لمشروع القرار هو تخويل اشتراك الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، في البعثة المدنية الدولية في هايتي.

وستضطلع البعثة بمهمة أساسية تتمثل بالتحقق من امتثال هايتي لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان توطئة لتقديم توصيات بغية المساعدة في إقرار مناخ من الحرية والتسامح مؤات لترسيخ الديمقراطية في هايتي. ونحن نؤيد تأييدا تاما هذه المبادرة بوصفها خطوة هامة في جهودنا لاستعادة حكم القانون في هايتي.

A/47/PV.100
39-40

ونحن نعتقد أن الاتفاق على إنشاء البعثة المدنية الدولية يهيئ أساسا متينا للحرية الكاملة ولاستعادة الحريات السياسية في هايتي.

إن هدفنا هو إيجاد حل دائم للأزمة في هايتي. ومع عدم تجاهل صعوبات عملية التفاوض، نتفاءل بأنه سيتم التوصل قريبا الى حل سلمي وديمقراطي. إن استعادة الحكم الديمقراطي في هايتي في وقت مبكر سيضع مسؤوليات جديدة على المجتمع الدولي. وسيصبح التزامه الرئيسي هو دعم الجهود المؤدية الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، الأمر الضروري لحل مشاكل التخلف الملحة ولتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

ويأمل وفد البرازيل أن يشكل عمل البعثة المدنية الدولية إسهاما هاما في تحقيق ذلك الغرض.

السيد أروسيمينا (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ليست هناك حاجة لأن أسرد أمام الجمعية عرضا مطولا لآراء بلدي بشأن هذه المسألة. ويكفيني أن أردد العبارات البليغة التي قالها ممثل الأرجنتين الذي أشاطره أراءه بالكامل.

وأجد لزاما علي أن أختتم هذه الفرصة لتأكيد دعم بلدي الدائم لجهود السيد دانتي كابوتو لحل المشكلة. وهو يؤدي عمله بما عودنا عليه من كياسة ونشاط وحكمة، ويواصل السير على طريق سيحقق لا محالة النتائج المنشودة. ومهمته مثال على نوع التعاون الذي ينبغي أن يتحقق في إقليمنا بين المنظمات الاقليمية والدولية المتعددة الأطراف.

كما أود أن أسجل تأييد بلدي لتقرير الأمين العام (A/47/980) المعروض علينا الآن.

في بعض الأحيان تكون الدبلوماسية مرادفا للمماطلة. وفي ضوء الأسلوب الرائع الذي تمارس به هذه المهمة النبيلة في الجمعية العامة، لا أظن أن هذا سيكون الحال فيما يتصل بمسألة هايتي. لأنه اذا كانت المماطلة لازمة أحيانا فإن المجهود عنصر حيوي في حل المشاكل الدولية. لا بد أن نعمل وأن نعمل الآن لأنه من الممكن، بل من المرجح، أن تؤثر على الحالة في هايتي تيارات أخرى تمور في البحر الكاريبي الذي نعشقه.

لقد انقضت ١٨ شهرا. ولا أظن أن لدينا ١٨ شهرا أخرى للعمل.

ختاما أود أن أؤكد تأييد وفدي لمشروع القرار الذي عرضه ممثل بليز الدائم نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكذلك نيابة عن البعثة المدنية الدولية التي بدأت بالفعل عملها الخطير جدا والحساس في هايتي. ونرجو أن تعود الأحوال الدستورية الطبيعية الى هايتي بسرعة. إن احترام الأحوال الدستورية العادية هو حجر الزاوية في سياسة بلدي الخارجية؛ ولن نعترف أبدا بأي حكومة تصل الى السلطة عن طريق انتهاك النظام الدستوري. ونؤيد وننفذ العقوبات التي فرضتها المنظمة الاقليمية، ونأمل أن ترفع قريبا حتى يمكن أن تعود هايتي مرة أخرى على الطريق صوب المستقبل العظيم المقدر لشعبها النبيل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. قبل المضي الى البت في مشروع القرار، سأعطي الكلمة الآن الى ممثلين اثنين يرغبان في الكلام في نقطة توضيح.

السيد روجرز (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن أن ايرلندا ينبغي إضافتها الى قائمة متبني مشروع القرار A/47/L.56.

السيد أوسيبا (الأرجنتين)، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بوصفي مقرر اللجنة الخامسة، أود أن أسترعي الانتباه الى حذف وقع في تقرير اللجنة الخامسة (A/47/930) بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/47/L.56. في السطر الرابع من الفقرة ٣ تحت عنوان "القرار الذي اتخذته اللجنة الخامسة" فإن عبارة "recommends that" في النص الانكليزي ينبغي أن توضع بين لفظة "and" وعبارة "the Secretary - General" حتى يصبح النص: "United States dollars and recommends that the Secretary - General be authorized..."

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/47/L.56. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء الى أن تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/47/L.56 وارد في الوثيقة A/47/930، بصيغته المعدلة شفويا من جانب المقرر الآن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/47/L.56؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.56. (القرار ٤٧/٢٠ باء)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد لونغشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدتي الرئيسة، يتقدم وفد هايتي إليك بالتحية ويهدي من خلالك شكر هايتي حكومة وشعبا للدول الأعضاء في الجمعية العامة. ونهنئ الأمين العام على تقريره (A/47/908) بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي. ويحيط وفدي علما بعزم

المجتمع الدولي على منع الحكم التعسفي والظلم وانتهاك حقوق الانسان من أن تسود وعلى العمل مع شعب هايتي في جهوده الرامية الى إقامة مجتمع ديمقراطي يكون معبرا عن المثل العليا للأمم المتحدة المعرب عنها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان ومطابقا للالتزامات التي تم التعهد بها في العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

منذ خمسة قرون ما فتئ الرجال والنساء في هايتي يناضلون لكسب الاحترام الكامل لكرامتهم الانسانية ولجعل مجتمع هايتي ديمقراطيا حقا. وقد اتخذوا التدبير الأول في عام ١٨٠٤ عندما حرروا أنفسهم من العبودية ونشروا مفاهيم الحرية والمساواة والإخاء.

ومما يؤسف له، أن أقلية صغيرة استولت على جهاز الدولة بالإضافة الى إمساكها بزمام الأمور الاقتصادية والمالية وقامت باستحداث شكل جديد من أشكال الاستعمار من خلال إقامة مجتمع يحظر فيه على السكان المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وقد ادعت هذه الحالة بواسطة آلة القمع التي أصبحت أكثر تطورا وتعقيدا وأصبحت القوات المسلحة الهايتية هي العنصر الأساسي فيها.

ولمدة قرنين كانت أرض هايتي مقسمة بين مجتمعين: مجتمع تشبه الظروف المعيشية فيه الظروف السائدة في أكثر مجتمعات العالم رخاء، ومجتمع لم تتغير فيه الظروف المعيشية بصورة ملحوظة بالمقارنة

مع تلك الظروف التي سادت في حقبة العبودية، والمحاولات العديدة التي قامت بها الفئة الأخيرة من السكان من أجل تحسين حظها قوبلت دوما بالوحشية والمكر وانعدام الحس من جانب المنتفعين من الوضع القائم. وبالتالي فإن هايتي بلد يعج بتاريخ من الثورات، غير أنها ثورات قلما أدت الى التغيير الى أن جاء ذلك اليوم بالذات الذي وقف فيه العالم مدهوشا عندما هب شعب هايتي الأعزل وبيديه العاريتين للتخلص من ممثل إحدى أكثر الدكتاتوريات تخلفا في تاريخ هايتي ألا وهي: دكتاتورية عائلة دوفالييه، التي تحكمت بالسلطة السياسية في هايتي طوال ٢٩ عاما. حدث ذلك في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦.

وفي مواجهة الصعوبات التي تكتنف ترجمة رغبة التغيير هذه الى إصلاحات مؤسسية، وذلك بسبب العوائق التي وضعها نظام دوفالييه المحتضر، تمت تعبئة المجتمع الدولي من أجل مد يد المساعدة لشعب هايتي في محاولته لتحقيق حلمه بإقامة مجتمع ديمقراطي في هايتي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، قامت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بإدارة برنامج بعيد المدى لتقديم المساعدة التقنية والمالية والانتخابية، ما مكن شعب هايتي، للمرة الأولى في تاريخه، من أن يختار ممثليه بحرية على جميع مستويات أجهزة الدولة والتعبير عن خياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعندما قامت الحكومة الجديدة للرئيس جان برنارد ارستيد بأداء اليمين، ظن شعب هايتي بأن صفحة من تاريخه قد طويت الى الأبد. وكان يفترض أن يكون هذا بداية المصالحة الوطنية - بعبارة أخرى، زوال المجتمعين المتخاصمين، وإفساح المجال أمام قيام مجتمع أخوي تتاح فيه لكل فرد فرصة أن يكون مواطنا كامل المواطنة، وأن يكون جزءا من تاريخه، حيث المؤسسات في اتساق مع أماني ورغبات المواطنين وحيث تطبق تماما كلمات "العدالة" و "الشفافية" و "المشاركة".

وما كادت الحكومة تباشر أعمالها حتى أوقف أعداء التغيير فجأة هذه التجربة الجديدة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر تدخلت القوات المسلحة الهايتية مرة أخرى لكي تفرض إرادتها. فأطاحت بأول رئيس منتخب بصورة ديمقراطية في تاريخ هايتي وقامت بنفيه، وقتلت أكثر من ٣ ٠٠٠ مواطن؛ ودفعت بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ الى الفرار بالزوارق في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر؛ وحولت قطاعا من السكان يربو تعداده على ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة الى مشردين داخل البلاد. واعترفت جميع التقارير بالظلم الماحق الذي حل بالبلاد وبشعب هايتي جراء الانقلاب الذي وقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ومن جديد أصبح الحكم التعسفي والقمع والعنف طقوسا يومية. واليوم يمكن أن يضرب المواطن الهايتي ويعتقل وينتهك بل أن يقتل دون أي سبب محدد سوى نزوة الذين يحملون السلاح ويقبضون على السلطة. وبالإضافة الى ذلك، فإن جهاز الدولة يعمل على إغناء الناس بطرق غير مشروعة؛ فخزائن الدولة تنهب بصورة منظمة؛ واستبدلت

جباية الضرائب والمكوس بشبكة للتهريب وبيع النفوذ؛ وتستخدم مرافئ ومطارات البلاد لتسهيل مرور المخدرات الى الأماكن التي يجري فيها تسويقها. وفي الوقت نفسه، تعاني المؤسسات حالة من الفوضى التامة. الجريمة وحدها ازدهرت منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

ما فتئ شعب هايتي يقاوم هذه الحالة منذ ١٩ شهرا حتى الآن. ولحسن الحظ، أن المجتمع الدولي لم يتخل عنه. فقد اتخذت مبادرات لا تحصى للمساعدة على إعادة النظام الديمقراطي في هايتي ولضمان احترام حقوق الانسان في ذلك البلد. فالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو هو فقط القرار الأحدث عهدا. إلا أنه بعث الأمل فعلا وأشعل الحماس وشجع على وضع خطط لعكس الحالة الراهنة. ويحدونا الأمل، أن تتوفر للأمين العام الآن بفضل هذا القرار ما يكفي من الموارد للاضطلاع بولايته.

عند وقوع الانقلاب كانت المؤشرات الاجتماعية في هايتي من بين المؤشرات الأكثر سلبية في العالم. وما من شك اليوم، إنها تقلصت على نحو أكبر، نظرا لحالة الخراب السائدة في البلاد. ولذلك فإن مهمة وضع البلاد على طريق التنمية ستتطلب جهدا أكبر. وعلى الرغم من ذلك، فإن إدراج الفقرة ٤ في هذا القرار يعزز تفاؤلنا بشأن فرص النجاح أمام شعب هايتي في إقامة هذا المجتمع الديمقراطي الذي جاهد مـــن أجلـه طويلا. وبالرغم من أوجه القصور، فإن شعب هايتي، بما له من حب المغامرة الذي لا يحتاج الى

دليل، عازم من خلال المشاركة في حياة البلاد والدولة، على أن يحول هايتي الى عضو يضرب به المثل في مجتمع الأمم، يحترم التزاماته وتعهداته الدولية. لقد آن الأوان لطي الصفحة مرة والى الأبد، وهذا ما تتعهد الحكومة بعمله حالما يستعاد النظام الدستوري.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من النظر في البند ٢٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.